المؤشر السعري
7750.7
بتغير قدره
-5.3
0.07%

الوقيان لـ«الأنباء»: الحكومة التزمت بـ 50٪ من المطلوب منها.. أنفقت 7,5 مليارات دينار

القطاع الخاص فشل في اختبار خطة التنمية.. الإنفاق شبه معدوم!

- لا خصخصة سارت.. وشركة تنموية واحدة انطلقت من أصل 8.. والفرص تضيق
- كل المعوقات مستمرة أمام المستثمرين وطرح الأراضي ومشاريع الـ«B.O.T»
- المسؤولون الحكوميون أكثر وعياً بخطط التنمية.. واحتمال تعاونهم أكثر بالخطة المقبلة
- القطاع الخاص سار عكس ما هو مرسوم بالخطة.. ومساهمته نقصت في الناتج الإجمالي

• محمود فاروق

قال الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية د.عادل الوقيان في مقابلة مع «الأنباء» إن الخطة التنموية السنوية الرابعة مازالت حتى الآن في عهدة مجلس الأمة، وأضاف أن هناك 4 أشهر تفصلنا عن وضع تقرير المتابعة النهائي لخطة التنمية الرباعية التي انطلقت في فبراير 2010 وتنتهي في آخر فبراير 2014، وقُدر الإنفاق فيها بنحو 30 مليار دينار، موزعة مناصفة بين الإنفاق الحكومي وإنفاق القطاع الخاص. وتوقع الوقيان أن تكون الحكومة قد التزمت بنصف حجم الإنفاق الحكومي المطلوب منها، أي ما يقارب الـ 7,5 مليارات دينار. لكنه قال إن حسبة إنفاق القطاع الخاص ستكون مختلفة (تتوزع بين خصخصة شركات حكومية، شركات تطرح بنظام المشاركة «بي.أو.تي.» توريد سلع وخدمات، مقاولات، وفرص اخرى)، من دون أن يشير إلى نسبة متوقعة في هذا الإنفاق، وهو ما استنتجته «الأنباء» بأن حجم إنفاق القطاع الخاص قليل جدا، مادامت مشاريع الخصخصة لم تنطلق (أبرز دليل شركة الخطوط الكويتية)، ومشاريع «بي.أو.تي» معلقة، ويبقى بعض النمو في توريدات السلع والخدمات والمقاولات، وهي في الغالب لا تشكل الإنفاق الضخم، علما أنه حتى الشركات التنموية التي انطلقت مثل شركة كهرباء الزور، فإن الحكومة قد مولت الجزء الخاص باكتتاب المواطنين عند 50٪ من رأسمال الشركة، وكان هناك 8 شركات تنموية يفترض انطلاقها في سنوات الخطة الأربع.

عادل الوقيان

وقال الوقيان إن البيانات الحالية تبين أن هناك عدم توافق بين الإنفاق الحكومي والخاص ما يؤشر إلى امتداد آثار الأزمة المالية العالمية على هذا القطاع رغم مرور نحو 4 أعوام. وأضاف: «مازالت بعض الشركات تعاني من مشاكل بنيوية وتحتاج إلى إعادة الهيكلة لنموذج عملها ولديونها، كما أن نجاحها في القضاء على المعوقات لم يكن بالسرعة المطلوبة».

وفي هذا السياق أيضا، قال الوقيان إن هناك من لايزال يخلط مبلغ 30 مليار دينار المذكورة في الخطة الرباعية. وأضاف: نحاول دائما أن نوضح أنها مزيج بين استثمارين متمثلين في إنفاق حكومي وإنفاق متوقع من القطاع الخاص، والإنفاق الحكومي يبلغ تقريبا 15 ونصف مليار دينار والإنفاق من القطاع الخاص يبلغ 15 مليار دينار. وقال الوقيان: أمر لافت ويهم القطاع الخاص، إذ اعتبر أن حجم استثمارات القطاع الخاص نقص في تقديرات الناتج المحلي الإجمالي، وذلك عكس توجهات الخطة التنموية. أما فيما يخص القطاع العام، فقال الوقيان إن وزارات الدولة بدأت تستجيب إلى الخطط الموضوعة، وبدأت تتحدث بلغة التخطيط والأرقام، وان المجلس الأعلى لمس ذلك، حيث هناك متابعة أكبر لديها للتقارير المطلوب تقديمها في كل ربع سنوي، وهذا الوعي جيد ويؤشر إلى أن تطبيق الخطة التنموية المقبلة سيكون أفضل من الخطة الحالية.

معوقات التنمية

وعن سبب بطء مشاركة القطاع الخاص في التنمية، قال الوقيان: «مازالت المعوقات القديمة مستمرة حتى الآن، ويرجع ذلك إلى أن المعوقات الموجودة أمام المستثمر الأجنبي مازالت موجودة، ومن أبرز المعوقات الدورة المستندية الطويلة ومعوقات خاصة بالبطء في استصدار التراخيص وتخصيص الأراضي، فهناك مجموعة من العقبات التي مازالت تواجه المستثمر الأجنبي». وأضاف: «رغم ذلك فإن الحكومة مصممة ولديها النية الواضحة في القضاء على تلك المعوقات».

1270 مشروعا

وحول أبرز القطاعات التي توجه لها خطة التنمية اهتماما كبيرا قال إن هناك حوالي 1270 مشروعا في مختلف القطاعات منها في قطاع الكهرباء والماء، ويعد القطاع النفطي من أكثر القطاعات إنفاقا يليه الإنفاق في البنية التحتية بالإضافة إلى أن وزارة الأشغال لديها العديد من المشروعات سواء كانت تنفذها لصالحها أو للغير. وعن الخطة التنموية المقبلة، قال الوقيان: سيكون لدى الحكومة خطة متوسطة الأجل تبدأ من 2014/4/1 لمدة أربع أو خمس سنوات، وأيضا خطة سنوية تفصيلية تحدد من خلالها المشاريع حتى يستطيع التخطيط متابعة تلك المشاريع ويقدم تقارير متابعة للحكومة».

عن دبي.. سؤال صعب

في رده على سؤال حول متى ستصل الكويت إلى نموذج دبي، مادامت خطة التنمية تطمح لتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري، وهو ما سبقت فيه دبي الكويت، قال الوقيان: هذا سؤال صعب جدا وكأنك تسأل الجراح هل سيعيش المريض أم سيموت؟ لابد أن تكون نظرتنا تفاؤلية وعلينا أن ندفع دائما بأجندة تنموية تخدم هذا الوطن حتى لو حدثت مشاكل يجب أن ننهض ونستمر وإلا نتوقف.

رئيس لجنة الميزانية في مجلس النواب بول راين يعلن الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع نظيرته في مجلس الشيوخ باتي موراي

اتفاق مبشر.. أميركا ترجئ أزمة ميزانيتها سنتين

توصل الجمهوريون والديمقراطيون بالكونغرس الأميركي إلى اتفاق مدته عامان حول الميزانية هدفه تفادي إيقاف عمل المؤسسات الحكومية في 15 يناير المقبل مما يحول دون حدوث شلل حكومي آخر، وتحديد مستويات إنفاق الحكومة الاتحادية حتى أول أكتوبر 2015.. وقال رئيس لجنة الميزانية في مجلس النواب، بول راين، أول من أمس إن الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع نظيرته في مجلس الشيوخ، باتي موراي، سيحدد مستوى الانفاق ويخفض العجز ويحد من اقتطاعات الانفاق القسرية والعشوائية، وأضاف راين أن «هذا الاتفاق يحرص على ألا نعاني من سيناريو شلل حكومي في يناير المقبل.. ولا في أكتوبر والا ننتقل من أزمة إلى أخرى». ورحب الرئيس الأميركي باراك أوباما بالاتفاق الذي جرى التوصل إليه، واصفا إياه بأنه «خطوة أولى جيدة»، وقال إن «الأميركيين لن يعانوا شللا جديدا في الدولة الفيدرالية في العامين المقبلين».
ويتعين أن يصوت مجلسا الشيوخ والنواب على الموازنة لتصبح نافذة.
وقال السيناتور روب بورتمان ـ وهو عضو في لجنة أوسع لشؤون الميزانية في الكونغرس ـ «يسعدني أننا سنتفادى زيادة الضرائب وسنبقى في حدود سقف الميزانية وفضلا عن ذلك سنحقق بعض الخفض لعجز الميزانية».
يذكر ان الخلاف بين الديموقراطيين والجمهوريين أدى إلى أزمة في الولايات المتحدة في نهاية سبتمبر الماضي، بعد رفض الجمهوريين في الكونغرس تمويل الحكومة الفيدرالية ما أدى إلى إيقاف الدولة الفيدرالية الأميركية أنشطتها للمرة الاولى منذ 17 سنة.

خلال مهلة تنتهي يوليو 2015

«الاحتياطي الأميركي» يقر العمل بقانون «قاعدة فولكر»

مدحت فاخوري

أوباما يقر العمل بقانون فولكر

وافقت هيئتان تنظيميتان أميركيتان أول من أمس بالإجماع على تطبيق قاعدة فولكر التي تفرض قيودا على البنوك فيما يخص تعاملاتها التي تهدف لتحقيق ارباح ذاتية للمصارف دون العملاء. كما وافق مجلس ادارة الهيئة الاتحادية للتأمين على الودائع ومجلس محافظي البنك المركزي الاميركي (مجلس الاحتياطي الاتحادي) على القاعدة كما وافق على تمديد مهلة للبنوك للتقيد والعمل بشكل كامل بالقاعدة الجديدة على ان تنتهي تلك المهلة في يوليو 2015. وفقا لصحيفة «وول ستريت جورنال» وبذلك تكون البنوك الاميركية قد فقدت القدرة على المضاربة بمبالغ ضخمة من أموالها الخاصة بعد أن أقرت السلطات التنظيمية تطبيق قاعدة تغلق بابا كان مصدر أرباح كبيرة للمؤسسات المالية قبل الأزمة الائتمانية.
وجاءت هذه الخطوة المعروفة باسم قاعدة فولكر بعد إضافتها لقانون لإصلاح أوضاع المؤسسات المالية يرجع إلى عام 2010 بهدف ضمان عدم إقدام البنوك على مضاربات ضخمة محفوفة بالمخاطر قد تهدد الشركات أو النظام المالي. وكانت البنوك تأمل تخفيف القاعدة بدرجة كبيرة لكن خسارة بنك جيه بي مورجان مبلغ 6 مليارات دولار في مضاربات عام 2012 دفع سلطات تنظيم القطاع المالي لإقرار صيغة مشددة.
وقد استغرقت صياغة هذه القاعدة أكثر من عامين وافقت خمس هيئات تنظيمية على القاعدة التي صدرت في 900 صفحة وتضمنت إعفاءات جديدة محدودة لمضاربات مشروعة. فيما قالت بعض البنوك إنها مازالت تعكف على دراسة التفاصيل لكنها أشارت إلى أنها لا تتوقع على الفور إجراء تغييرات كبيرة أخرى في أنشطتها.
وكانت بنوك كبرى مثل جولدمان ساكس ومورجان ستانلي أوقفت بعض الأقسام المسؤولة عن المضاربات تحسبا لصدور القاعدة.

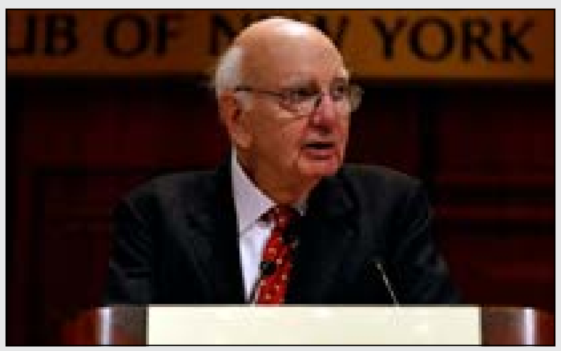

بول فولكر

لكن خبراء قالوا إن تطبيق القاعدة قد يعمل على تآكل في الايرادات حسب مدى الرقابة التي ستفرضها السلطات على البنوك لضمان عدم اخفاء المضاربات بتسجيلها كمعاملات مسموح بها. وكان رد فعل جماعة بتر ماركتس (أسواق أفضل) التي تنتقد ممارسات البنوك الكبرى ايجابيا على الصيغة النهائية لقاعدة فولكر فوصفتها بأنها «هزيمة نكراء لوول ستريت».
وقال برايان موينيهان الرئيس التنفيذي لبنك أوف أميركا في مؤتمر اول امس الثلاثاء إن البنك فقد ايرادات فصلية تصل الى 500 مليون دولار عندما انسحب من أنشطة المضاربات التي تحرمها قاعدة فولكر. لكنه أضاف أن البنك ليس مضطرا لإجراء تعديلات أخرى. فيما يمنع أحد بنود القاعدة البنوك من منح مكافآت ضخمة للمتعاملين إذا أجروا مضاربات مخالفة.

«قاعدة فولكر» في سطور

تعود «قاعدة فولكر» إلى صاحبها رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الاميركي السابق بول فولكر الذي يصفه الاميركيون بالأكثر نجاحا كونه اول من اطلق أصوات تحذيرية من المشاكل المترتبة من تجاوزات البنوك باسم النظام المالي الجديد، واحد اكثر الاشخاص المنتقدين للمخاطر المترتبة على تقلب أسعار العملات، والتي وصى بفرض قيود على البنوك في تعاملاتها التي تهدف إلى تحقيق أرباح ذاتية لها من أملاك المودعين، فالفكرة الأساسية لقانون فولكر هو الحد من التداول في املاك المودعين لدى البنوك وجاءت مقترحات فولكر لتكون جزءا من توصيات مجلس الاستقرار المالي (FSB) إلى قادة مجموعة العشرين في أكتوبر 2010م بهذا الخصوص. فبعد الأزمة المالية، أدرك المجلس أن سياسة «أكبر من أن يسمح له بالفشل Too Big to Fail تجلب نوعا من المخاطر الى النظام المالي العالمي، وقد ساهمت هذه السياسة بالفعل في حدوث الأزمة المالية العالمية، حين قام العديد من المؤسسات المالية الكبيرة بالمشاركة في عمليات محفوفة بالمخاطر، وتصرفت بطريقة تعارض مصالح عملائها، معتمدة على أن حجمها الكبير، حيث من المعروف أن المخاطر الخاصة التي تؤدي بالمؤسسات المالية الكبيرة الى الفشل، أو الإفلاس تنتشر لتشكل خطرا على الاقتصاد ككل، فمن تجربتها خلال عقد الثلاثينيات الماضي أدركت الحكومة الأميركية أن فشل المؤسسات المالية الكبيرة يهدد النظام المالي برمته. وبالتالي قامت بإنقاذ العديد من المؤسسات المالية مثل صندوق التحوط LTCM في عام 1998 م والكثير في عام 2008 لتلافي انهيار عام في النظام المالي.

«فايبر أوت» للاتصال بأجهزة «أندرويد» و«ios»

ظهرت رسميا خدمة «فايبر أوت» على أنظمة التشغيل «أندرويد» و«iOS» لكل محبيها حول العالم الذين يصل عددهم الى 200 مليون مستخدم، وتدعم هذه الخدمة الكثير من المميزات التي تسهل عملية الاتصال بين مستخدمى هذا التطبيق. ومن المعلوم ان التطبيق يتيح اجراء المكالمات الهاتفية سواء كان هاتفا محمولا أو خطا أرضيا في أي مكان في العالم بتكلفة منخفضة مع الهواتف التي لا تستخدم تطبيق «فايبر»، بالاضافة الى توافر ميزة اظهار رقم المتصل لدى المستقبل.

مجموعة «برقان» تدخل دبي

أفاد بنك برقان بأنه حصل على موافقة بنك الكويت المركزي على تأسيس شركة تابعة مملوكة له بالكامل كمكتب تمثيلي للبنك في مركز دبي المالي العالمي، والبنك بصدد استيفاء الاجراءات اللازمة للحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة من الجهات المختصة بدولة الامارات العربية المتحدة.

«المركزي»: نظام جديد للشيكات المرتجعة

منى الدغيمي

أصدر بنك الكويت المركزي أمس تعميما إلى جميع البنوك المحلية بشأن تطوير النظام الآلي الخاص بنظام الحصر المركزي للشيكات المرتجعة لاستقبال البيانات من قبل البنوك المحلية وذلك عن طريق استخدام نظام «oracle» بدلا من «Mainframe» والذي كان معمولا به بموجب تعميم البنك المركزي المؤرخ بتاريخ 1999/5/12 بشأن التعليمات الخاصة بنظام الحصر المركزي للعملاء الذين أقفلت حساباتهم بالبنوك المحلية بسبب ارتجاع شيكات لعدم وجود رصيد والقواعد والإجراءات الواجب تطبيقها. وطالب «المركزي» في تعميمه البنوك بإيقاف تزويده ببيانات نظام الحصر المركزي للشيكات المرتجعة وفقا لنظام «Mainframe» بداية من 1 يناير 2014 على ان يتم الاستمرار في موافاته بتلك البيانات من التاريخ سالف الذكر عن طريق نظام «oracle».

مليونا دينار أصول «خدمات القطاع النفطي» عقب التصفية

أحمد مغربي

علمت«الأنباء» من مصادر مطلعة أن لجنة تصفية ونقل موظفي شركة خدمات القطاع النفطي قامت ابتداء من أمس بنقل موظفي القوة الشاطئية البالغ عددهم 120 موظفا إلى شركة نفط الكويت لتختتم بذلك إجراءات النقل والتسكين لموظفي الأمن والإطفاء العاملين في الشركات النفطية. وقالت المصادر ان هناك مجموعة متبقية من موظفي شركة خدمات القطاع النفطي سوف يتم تسكينهم خلال الشهر الجاري أو بداية يناير 2014 وهم الموظفون المرتبطون باجازات سنوية أو مرافقة مريض، مشيرة إلى أن عملية نقل موظفي عمال الأمن في ناقلات النفط الكويتية تمت بسلاسة ولم يعترضها أي شيء. وفي نفس السياق قالت المصادر ان مجلس إدارة مؤسسة البترول قد ناقش في اجتماعه الذي عقد يوم الاثنين الماضي أصول شركة خدمات القطاع النفطي حيث قالت انه حسب الإجراءات المالية المتبعة في مؤسسة البترول ينبغي موافقة مجلس الإدارة للمضي قدما في عملية نقل الأصول إلى الشركات النفطية الأخرى. وذكرت المصادر أن حجم أصول شركة خدمات القطاع النفطي يقدر حاليا وفقا للقيمة الدفترية بـ2 مليون دينار تتركز معظمها في لانشات القوة الشاطئية وسيارات الإطفاء، مرجعا انخفاض قيمة الأصول إلى الاستهلاك.

بورصتنا مميزة أيضا.. في تاريخ 13/12/11 تسجل 7,777,77

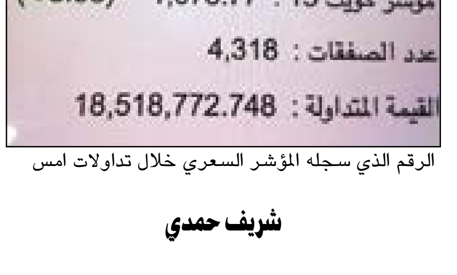

ملخص السوق

المؤشر الوزني :	455.67	(+0.11)
المؤشر السعري :	7,777.77	(+5.11)
مؤشر كويت 15 :	1,076.77	(+3.06)
عدد الصفقات :	4,318	
القيمة المتداولة :	18,518,772.748	

الرقم الذي سجله المؤشر السعري خلال تداولات امس

شريف حمدي

التقط مدير عام شركة الرباعية للوساطة المالية أحمد الدويسان صورة للمؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية خلال تعاملات أمس عند مستوى 7,777,77 نقطة، وهو رقم جميل جدا وربما لا يتكرر دائما. وعلق الدويسان بسخريته المعهودة على حسابه الشخصي على «تويتر»: «للبيع لأعلى سعر رقم ماسي للمؤشر السعري استعمال خفيف صار له يومين ماشي 20 نقطة حاليا»، كما هو مبين في الصورة اعلاه. ويأتي تسجيل المؤشر هذا الرقم في تاريخ مميز امس لن يتكرر ربما الا في القرن المقبل، فهو 13/12/11. ورغم هذه الأرقام المميزة التاريخية، الا ان وضع الاسهم الكويتية لا تشبهه ابدا، فمازالت الخسائر متواصلة في كل المؤشرات الرئيسية منذ اكثر من شهر، وسط تراجع السيولة التي سجلت امس نحو 20 مليون دينار.

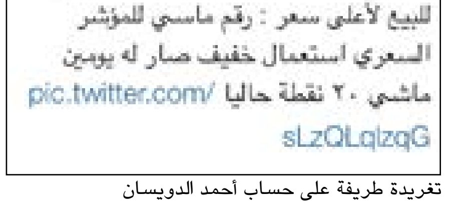

ahmad al-duwaisan
@asd1972

للبيع لأعلى سعر : رقم ماسي للمؤشر السعري استعمال خفيف صار له يومين ماشي ٢٠ نقطة حاليا pic.twitter.com/sLzQLqlzqG

تغريدة طريفة على حساب أحمد الدويسان